Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

18 et 19 Juin 2011
18 و19 يونيو 2011

بيان اليوم

تنظيم لقاء بالرباط بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للاجئ

تنظم بعد غد الاثنين بالرباط، المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع ممثلية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب، لقاء بمناسبة اليوم العالمي للاجئ المنظم هذه السنة تحت شعار «لاجئ واحد بدون أمل، رقم أكثر من أن يحتمل».

وأوضح بلاغ للجهات المنظمة أن اللقاء يتوخى تسليط الضوء على وضعية الأشخاص الذين أجبروا على الهرب ومغادرة بلدانهم الأصلية، والتأكيد على ضرورة التزام جميع الدول باحترام المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين وطالبي اللجوء وكذا تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، لا سيما مع المفوضية السامية الأممية لشؤون اللاجئين.

وذكر البلاغ بأن المغرب صادق على اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئين في 7 نونبر 1956 وعلى بروتوكول 1967 الخاص بوضع اللاجئين في 20 أبريل 1971، مضيفا أن المملكة تعد أول بلد عربي يصادق على اتفاقية جنيف ويضع آلية لتنفيذها.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الشرطة المغربية تقول إن أسرة كمال عماري لا تتعاون معها

المغرب: تحقيق لا يستبعد «جميع الفرضيات» بشأن وفاة أحد نشطاء حركة 20 فبراير

الرباط: «الشرق الأوسط»

قال مصدر قضائي في المغرب إن «جميع الفرضيات والمعلومات المتداولة» بشأن وفاة أحد نشطاء حركة «20 فبراير» الشبابية، سيتم التأكد منها.

وكانت جمعيات حقوقية قالت إن كمال عماري، الذي توفي في الثاني من يونيو (حزيران) الحالي في مدينة آسفي جنوب الدار البيضاء، تعرض في 29 مايو (أيار) خلال مظاهرة في المدينة نظمتها حركة «20 فبراير» إلى ضرب مبرح من طرف الشرطة أدت مضاعفاته إلى وفاته في وقت لاحق.

وقال بيان أصدره أمس ممثل النيابة العامة في محكمة الاستئناف بآسفي، إن الفرقة الوطنية للشرطة القضائية تواصل البحث في ظروف وملابسات وفاة كمال عماري، وإنه طلب أن يكون البحث شاملا وعميقا، وأن يتم التأكد من جميع الفرضيات ويجري التحقق من المعلومات الرائجة. وقال المصدر نفسه إنه سبق له أن أعلن عن تكليف «الفرقة الوطنية للشرطة القضائية» بإجراء بحث لتحديد ظروف الوفاة وملابساتها على ضوء نتائج التشريح الطبي، وأنه سيعلن عن نتائج الأبحاث مع ما سيترتب عنها من آثار قانونية فور الانتهاء من ذلك»، وهي إشارة إلى احتمال متابعة كل من يثبت تورطه في وفاة عماري قضائيا. وأوضح أنه من السابق لأوانه تحديد ظروف الوفاة.

وكانت معلومات أفادت بأن المحققين يواجهون بعض المصاعب في التحقيق، وقالت وكالة الأنباء المغربية إن ضباط شرطة من الشرطة القضائية يوجدون منذ أيام في آسفي، لكنهم يواجهون بعض الصعوبات في جمع المعلومات، بعد أن رفضت أسرة كمال عماري تسليمهم دراجة نارية كان يستعملها، وقيل إنه تنقل بها في يوم المظاهرة، عندما تعرض للضرب من طرف عناصر أمنية. وأشارت الوكالة إلى أن الأسرة سلمت الدراجة النارية لجهات أخرى قالت إنها مكلفة بالبحث في أسباب الوفاة، لكن مصادر الشرطة القضائية أوضحت أنها الجهة الوحيدة المخولة البحث في هذه القضية، وأنها طلبت معاينة الدراجة النارية لأسباب مرتبطة بالتحقيق.

وفي سياق آخر، قال إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن قضية كمال عماري توجد حاليا بين يدي القضاء. وقال اليزمي إن المجلس أجرى طبقا لصلاحياته الجديدة تحريات مباشرة، مشيرا إلى أنه لا يزال بصدد جمع بعض المعطيات. كما اطلع على تقريري جمعيتين حقوقيتين هما «الوسيط» و«المرصد المغربي للحريات العامة»، وأوضح أن المجلس يعكف على كتابة تقريره الخاص وسيرى مع السلطات المعنية الخلاصات والنتائج التي توصل إليها وسيقوم بإخبار الرأي العام بعمله ونتائج هذا العمل.

يشار إلى أن كمال عماري ينتمي إلى «جماعة العدل والإحسان» الأصولية المحظورة، وكانت هذه الجماعة شاركت بكثافة في المظاهرات التي دعت إليها «حركة 20 فبراير»، وقالت تقارير نشرتها الصحف المحلية إن خلافات حدثت داخل الحركة الشبابية الاحتجاجية، بسبب خلافات سياسية بين تيارات مستقلة وحزبية وجماعة العدل والإحسان.

Revue de P

رسالة الأمة

تفاعلات قضية وفاة كمال العماري بأسفي

ادريس اليزمي يؤكد أن القضاء هو الذي سيرى ما يتطلب الأمر من إجراءات و الوكيل العام للملك يصدر تعليماته بإجراء بحث شامل ومعمق في ملابسات الوفاة

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، أول أمس الخميس،أن قضية كمال العماري توجد حاليا بين يدي القضاء «الذي هو بصدد استكمال تحرياته ليرى ما يتطلب الأمر من إجراءات».

وقال اليزمي،في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان،قام طبقا للصلاحيات الجديدة المتضمنة في الظهير المحدث له بالقيام بالتحريات المباشرة، مشيرا إلى أنه لا زال بصدد جمع بعض المعطيات ،كما اطلع على تقريري جمعيتي»الوسيط» و»المرصد المغربي للحريات العامة». وأوضح أن المجلس سيستكمل تحرير تقريره الخاص وسيرى مع السلطات المعنية الخلاصات والنتائج التي توصل إليها وسيقوم بإخبار الرأي العام بعمله ونتائج هذا العمل.

وكانت مصادر مطلعة قد أعلنت،في وقت سابق، أن البحث الجاري في آسفي حول ظروف وملابسات وفاة كمال العماري لا يزال مستمرا، مشيرة إلى أن ضباط الشرطة القضائية المنتمين للفرقة الوطنية للشرطة القضائية والمتواجدين منذ عدة أيام بالمدينة لإجراء البحث في القضية بتكليف من الوكيل العام للملك بآسفي تعترضهم بعض الصعوبات في إنجاز مهمتهم.

وأوضحت المصادر أن هذه الصعوبات تعود إلى عدم تعاون أسرة الهالك التي رفضت تمكينهم من دراجة نارية كان هذا الأخير يستعملها قيد حياته ولها علاقة بالبحث.

وقالت العائلة أنها سلمت الدراجة النارية لجهات أخرى»مجهولة» مكلفة بالبحث رغم تأكيد الضباط المعنيين أنهم الجهة الوحيدة التي كلفتها النيابة العامة بذلك.

ومن جهته أعلن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بآسفي، أن الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، تواصل البحث في ظروف وملابسات وفاة الهالك كمال عماري يوم ثاني يونيو الجاري بمستشفى محمد الخامس بآسفي، وأنه أصدر تعليماته بأن يكون البحث شاملا ومعمقا، وبأن يتم التأكد من كل الفرضيات ويقع التثبت من كل المعلومات الرائجة.

وذكر الوكيل العام للملك، في بلاغ أول أمس الجمعة، بأنه سبق له أن أعلن عن تكليف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بإجراء بحث لتحديد ظروف الوفاة وملابساتها على ضوء نتائج التشريح الطبي، وأنه سيعلن للرأي العام عن نتائج الأبحاث مع ما سيترتب عنها من آثار قانونية فور الانتهاء من هذه الأبحاث.

وأكد أنه في الوقت الراهن، وفي انتظار استكمال نتائج البحث القضائي، فإنه من السابق لأوانه تحديد ظروف الوفاة التي كانت نتيجة لاعتلال رئوي حسب ما انتهى إليه تقرير الطبيب الشرعي.

الخبر
AL KHABAR

من قصبة الكلاوي إلى معتقل سري رهيب

مشروع لتحويل معتقل أكدز إلى مركز للإبداع وحفظ الذاكرة

وقفة أمام معتقل أكدز السابق

أكـــدز - إ سماعيل أيت حماد

اشتهر بـ"معتقل أكدز السري"، نسبة إلى المنطقة التي يتواجد بها، وهي منطقة آهلة بالسكان بواحة درعة، تبعد بحوالي 69 كلم جنوبا عن مدينة ورزازات. وعرف محليا بـ "سجن الحد"، نسبة إلى "سوق الأحد" الأسبوعي . كان في الأصل أحد قصور التهامي الكلاوي، باشا مدينة مراكش و أحد أعوان الاستعمار الفرنسي، تم تشييده بين سنتي 1948و1953، قصد تطويق قبائل مزكيطة، والحد من قوة القبائل المقاومة للاستعمار.

وفي فترة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، تحولت القصبة إلى معتقل سري غير نظامي، وجرى فيه إيداع المئات من ضحايا الاختطاف والاختفاء القسري بين سنتي 1975 و1984. وحسب مصدر حقوقي، فإن أعضاء "مجموعة 3 مارس" في تنغير، يمثلون أول نزلاء هذا المعتقل بعد تحويلهم من تكونيت، هذا بالإضافة إلى مجموعات من الأقاليم الجنوبية الصحراوية، بلغ عددهم حوالي 400 شخص من عدة مدن وفئات عمرية متنوعة: رجال، نساء وأطفال، ومنهم عائلات بأكملها تتراوح أعمار أفرادها بين 12 و90 سنة.

ومن المعتقلين أيضا مجموعة بنو هاشم في 1977، وهم خمسة طلبة ، اعتقلوا في الرباط ونقلوا من المركب البوليسي باكدال إلى أكدز في 05 غشت 1977، حيث كانت ظروف الاعتقال سيئة رهيبة للغاية، وتسببت في وفاة العشرات من الضحايا (حوالي 32 حالة وفاة)، دفنوا في المقبرة المجاورة للمعتقل ، ولم يكشف عن مصيرهم إلا بعد إدلاء بعض الناجين منه بشهاداتهم عن ظروف الوفيات المسجلة.

جبر الضرر وحفظ الذاكرة

من اهم توصيات تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، جبر الضرر الجماعي والفردي، باتخاذ تدابير وإجراءات لإصلاح ما لحق بالضحايا والساكنة من أضرار وحفظ الذاكرة و إنجاز مشاريع تنموية، وذلك لرد الاعتبار للمناطق المتضررة من وجود معتقلات سرية، او تلك التي شهدت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على خلفية أحداث سياسية واجتماعية. وسيتم تحويل المعتقل السري باكدز إلى مركز لحفظ الذاكرة بشراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان و وزارة الثقافة ووزارة

> « المغرب استفاد، في إطار تبادل الخبرات، من تجارب دولية في تحويل المعتقلات إلى مراكز لحفظ الذاكرة »

التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، إضافة إلى شركاء آخرين.

وشارك في صياغة تصور هذا المشروع، كل من المركز الدولي للعدالة الانتقالية وضحايا معتقل أكدز سابقا، فضلا عن جمعيات ومنظمات حقوقية وفعاليات المجتمع المدني.

وتندرج هذه الخطوة في إطار المبادرات الرائدة على المستوى الدولي، إذ أكد السيد عبد اللطيف قاسم، رئيس المكتب الإداري الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بورزازات، في تصريح ليومية " الخبر" أن "المغرب استفاد، في إطار تبادل الخبرات، من تجارب دولية في تحويل المعتقلات إلى مراكز لحفظ الذاكرة، خاصة تجربتي كل من الشيلي وجنوب إفريقيا غير أن مبادرة المغرب لم تكن اقتباسا ولا استنساخا، بل نموذجا اخر لمسلسل العدالة الانتقالية في جبر الضرر الجماعي ".

إلى ذلك، علمت "الخبر"، من مصادر داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، انه جرى الاتفاق على المحافظة على الشكل العمراني للبناية وموروثها الثقافي، إلى جانب شكل الزنازن، مع عدم المساس بهندستها.

من جهته، يطالب عبد الناصر بنو هاشم – أحد ضحايا معتقل أكدز سابقا- بضرورة إشراك الضحايا في صياغة تصور مشترك وبناء متحف يهدف إلى حفظ ذاكرة المكان، ليس فقط بمعناه الجغرافي وإنما باعتباره ذاكرة معاناة الإنسان خلف أسوار المعتقل. وجعل هذه الذاكرة بمثابة شهادة للأجيال القادمة حتى لا تتكرر انتهاكات مماثلة.

هذا وحسب الدراسة الأولية للمشروع، فإن تكلفة أشغال الترميم تقدر بحوالي 12 مليون درهم، ومن المرتقب إنهاء جميع الأشغال في أفق سنة 2014.

تحويل المعتقل السري باكدز إلى مركز لحفظ الذاكرة، يعني تحويله من مركز للتعذيب والموت، إلى مركز للإبداع وصنع الحياة، وذلك تحقيقا لـ "مصالحة تفاعلية وإيجابية مع المكان والتاريخ، ومن خلالهما مع كافة مكونات المجتمع".

الأحداث المغربية

مسيرة بالبيضاء لتخليد ذكرى أحداث 1981

ثلاثون سنة مرت على أحداث 1981، وتخليدا لها ينظم المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف مسيرة يومه الأحد تحت شعار: «عدم الإفلات من العقاب ..الآن، عدم الإفلات من العقاب.. دائما»، وذلك أمام ثكنة الوقاية المدنية بشارع الفوارات بالدار البيضاء على الساعة الحادية عشر صباحا وتنتهي على الساعة الثانية عشر، عند المقبرة المنجزة حديثا للرفات المستخرجة من القبر الجماعي لضحايا لا تزال أسر الكثير منهم تنتظر الإنصاف وكشف الحقيقة.

هي مسيرة لتذكر الضحايا الذي لقوا حتفهم في غياهب السجون بعد أن خرجوا صبيحة 20 يونيو 1981 للاحتجاج ضد الغلاء الذي طال أسعار المواد الأساسية، والذين دفنت جثث معظمهم في مقبرة جماعية بثكنة الوقاية المدنية بشارع الفوارات، وتؤكد السجلات الطبية أن عددهم الإجمالي هو 142 حالة.

موازاة مع المسيرة ينظم المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف مائدة مستديرة يومه السبت بفندق شالة بالرباط ابتداء من الساعة التاسعة صباحا في موضوع «الحكامة الأمنية في ضوء الحراك الاجتماعي»، وسيتناظر في هذه المائدة فاعلون مدنيون وفاعلون من الحقل الأمني.

مسيرة الدار البيضاء، ستنظم تحت شعار «عدم الإفلات من العقاب ..الآن عدم الإفلات من العقاب..دائما» ويعتبر ضحايا أحداث 1981 الذكرى نوعا من تحريك الملف والتقدم في تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خصوصا أنه سجل تلكؤ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومعه المجلس الوطني في تنفيذ بنود هيئة الإنصاف والمصالحة باعتبارها المدخل الأساسي لجبر الضرر الفردي والجماعي وإدماج الضحايا ضمانة لعدم تكرار الماضي الأليم الذي أساء إلى صورة الوطن.

وقفة سابقة لضحايا أحداث 1981

Revue de Presse du Conseil National

الصباح
يومية مغربية شاملة

الضحايا يرسمون خارطة "انتهاكات" المجلس الاستشاري

جمعية 20 يونيو: ملف أحداث 81 كان حملا ثقيلا على الدولة حاولت طيه بسرعة قياسية

صنف تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الصادر في دجنبر 2009 حول متابعة تفعيل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، ملف ضحايا أحداث الدار البيضاء 20 يونيو 1981 ضمن الملفات الكبرى للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعلى هذا الأساس انكب المجلس، رغم عدد من الملاحظات المسجلة من طرف الضحايا وعائلاتهم، على تسوية ملف المقابر الجماعية وجبر الضرر الفردي والجماعي وأجرأة المقررات التحكيمية الخاصة باليات الإدماج الاجتماعي واليات ومشاريع حفظ الذاكرة وضمانات عدم التكرار.

ورغم ما يمكن اعتباره مجهودا قام به المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، قبل حله وتعويضه بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يؤاخذ الضحايا، ممثلين في جمعية 20 يونيو 1981، على رفاق أحمد حرزني تسرعهم في الوصول إلى عدد من الخلاصات وتنفيذ مسطر فيما يشبه سباقا مع الزمن للانتهاء من المهمة الملقاة على عاتقه. وكثير من هؤلاء الضحايا يعتبرون أن التعويضات وطبيعة جبر الضرر الفردي والجماعي المقترحة لا تتناسب وحجم الانتهاكات التي طالتهم، كما تنص على ذلك المواثيق والعهود الدولية والتجارب المماثلة في العدالة الانتقالية.

وركزت جمعية 20 يونيو 1981 في عدد من تقاريرها على عدد من الملاحظات، ضمنها تفاصيل نبش المقبرة الجماعية وإعادة دفن الرفات، ويتعلق الأمر، هنا، بـ114 حالة قتل خارج القانون أسفرت عنها أحداث 20 يونيو الدامي. وأكدت الجمعية أن 24 حالة، من إجمالي الحالات المتوصل إليها، ذكرها التقرير الختامي لهيأة الإنصاف والمصالحة، فيما توصلت لجنة المتابعة المنبثقة عن المجلس إلى 50 حالة أخرى، وهي الحالات المكتشفة داخل مقبرتين جماعيتين قادت إليها التحريات داخل ثكنة الوقاية المدنية بالحي المحمدي، أي أن مجموع الرفات التي أعيد دفنها في مقابر فردية بالمكان نفسه هي 74 حالة، بفارق 38 حالة تظل مجهولة إلى حد الآن، ولم تتوفق كل من الهيأة ولجنة المتابعة في الوصول إليها، بسبب قصور في التحريات وتهميش شهادات مهمة كانت ستفيد في تحديد أماكن الدفن، ناهيك عن إقصاء ضحايا 81 من جلسات الاستماع العمومية.

وفي موضوع ذي صلة، نبهت الجمعية إلى التناقضات التي شابت خلاصات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بخصوص استخراج رفات ثكنة الوقاية المدنية، وذلك بين الإقرار، ضمن تقرير دجنبر، بالتعرف عليها ضمن الشروط القانونية والعلمية والدينية المطلوبة، ثم إعادة دفنها في قبور فردية وتسليم شهادات الوفاة لذوي حقوق بعض الشهداء، قبل أن يعود المجلس، في سياق آخر من التقرير نفسه، إلى نفي إجراء أي تحريات معمقة لتحديد هوية الرفات، أو استخراج المعطيات الأنتروبولوجية والتيقن من جدوى إجراء التحليل الجيني.

وفي هذا الإطار، طرحت الجمعية عددا من الأسئلة عن الكيفية التي اعتمدها المجلس لإقناع بعض العائلات باستلام شهادات الوفاة، بما يقتضيه ذلك من احترام للضوابط القانونية والأخلاقية والإنسانية، مستغربة تصريح المجلس بتحديد هويات الرفات يوم 9 دجنبر 2005 في غياب الوسائل العلمية الكفيلة بذلك، علما أن المختبرات العلمية الوطنية الأمنية ذات الاختصاص لم تكن تتوفر في هذا التاريخ على الخبرة والوسائل اللازمة لمباشرة هذا النوع من العمليات، كما أن المجلس لم يوقع على بروتوكول التعاون مع وزارة الداخلية ووزارة العدل وقيادة الدرك الملكي إلا بتاريخ 12 فبراير 2008 .

بالنسبة إلى الملفات المصنفة خارج الآجال، تقول الجمعية إن المجلس لم يتناول في تقريره قضية الملفات خارج الآجال إلا من زاوية القتلى، بدليل وصوله إلى عائلات بعض الشهداء وتمكينهم من وضع ملفاتهم لدى هيأة الإنصاف والمصالحة، ما مكن من فتح 50 ملفا جديدا، لكن الحقيقة التي تؤكد عليها الجمعية أن كل هؤلاء الذين صنفت ملفاتهم خارج الآجال، بدعوى تأخرهم في وضع ملفاتهم لدى هيأة الإنصاف والمصالحة، أو عدم استكمال ملفاتهم بالوثائق اللازمة داخل الآجال الزمنية المحددة، لا يمكن أن تنزع عنهم حقهم في الإنصاف وجبر الضرر والتعويض والجبر كما تنص على ذلك المواثيق و المعاهدات والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان بهذا الخصوص.

وتطرقت الجمعية، أيضا، إلى موضوع جبر الضرر الفردي و الجماعي، مؤكدة أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أهمل كل المشاريع التي تقدم بها أعضاء الجمعية في إطار تأسيس تنسيقيات جهوية لبلورة واستقبال مشاريع جبر الضرر الجماعي المناطقي (بشراكة مع برنامج ميدا)، دون التطرق إلى جبر الضرر الفردي الذي يتمثل في التعويضات الهزيلة التي كانت من نصيب هذه الفئة وبعض منها قضى وراء القضبان زهرة عمره ليجد نفسه أمام تعويض هزيل لا يكفيه للتخلص من العاهات والأمراض المزمنة التي حملها معه من السجن.

ومن بين هفوات تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بخصوص الإدماج الاجتماعي، الأخطاء التي شابت عددا من المقررات التحكيمية التي كانت سببا في حرمانهم من الحق في الإدماج الاجتماعي رغم قضائهم مددا سجنية تجاوزت عشر سنوات كما نص على ذلك تقرير هيأة الإنصاف والمصالحة.

وحتى الضحايا المستفيدون من الإدماج فإنهم لا زالوا ينتظرون تفعيله، فالتقرير لا يتحدث إلا عن نوايا واتصالات مع الحكومة والقطاع الخاص دون ترجمة ذلك على أرض الواقع، وما زال الضحايا يتساءلون عن طبيعة ذلك الإدماج وتوقيته، علما أن أغلبهم تجاوز السن القانوني للإدماج، سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص.

في النقطة المتعلقة بالتغطية الصحية، اكتفى المجلس، حسب الجمعية، بتسوية ملفات 400 شخص، أغلبهم من ذوي حقوق الشهداء الأحداث والمعتقلين، في الوقت الذي لا زال عدد كبير من الضحايا يجترون أمراضهم وعاهاتهم دون أي تغطية صحية بدعوى وجود ملفاتهم خارج الآجال. يضاف إلى ذلك، أن التغطية الصحية الأساسية الممنوحة للضحايا بمقتضى الاتفاقية الموقعة مع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي لا تتلاءم مع وضعية الضحايا، لأن التغطية التي يوفرها الصندوق المذكور موجهة أساسا إلى موظفي الدولة وأعوانها الذين لهم القدرة على أداء قيمة الأدوية والعلاجات في انتظار صرف التعويضات، وثانيا لأن التغطية لا تغطي مجموع الأمراض والأدوية التي يحتاجها الضحايا وعائلاتهم، في غياب أي تفكير في تغطية صحية تكميلية على غرار أعضاء المندوبية وجيش التحرير مثلا.

— يوسف الساكت

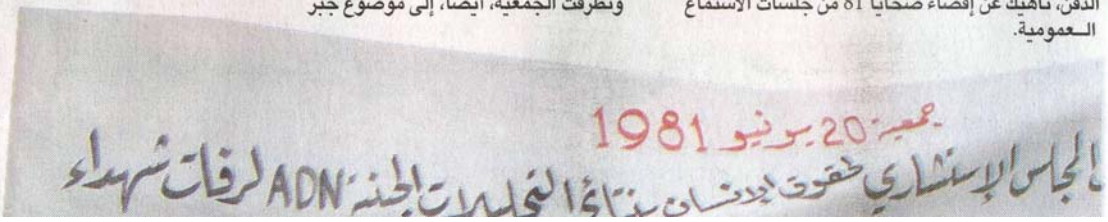

الصباح
يومية مغربية شاملة

شهادات

في تلك الفترة كنت أعمل مساعد مهندس، وكنت أجهز أوراقي للهجرة إلى إنجلترا بحكم أن جميع أفراد عائلتي يوجدون خارج البلاد وكنت أرغب في الالتحاق بهم.

وباختصار، في تلك الأيام، قام شخص يدعى (إ. ب)، أحد سكان درب بوشنتوف الذي كنت أقطن فيه، بإقحامي في لائحة المتهمين بالتسبب في تلك الأحداث، بعد أن ألقي عليه القبض، واعترف علي تحت تأثير الضرب والتعذيب، وقال إنني من المشتركين معه في أحداث النهب والسرقة والتخريب والشغب والحرائق التي نشبت يوم 20 يونيو 1981، علما أنني لم أشارك في الأحداث، لأنني كنت حينها في مولاي يعقوب.

ألقي علي القبض، شهرين بعد الأحداث بتهمة المشاركة في أحداث الشغب والإخلال بالنظام العام، رغم شهادة (إ. ب) الذي برأني عند وكيل الملك وأكد أنني لم أشارك قط، دون جدوى، إذ حوكمت، رغم دفاع المحامين في إطار محاكمة صورية، بإثني عشر عاما سجنا والإبعاد خمس سنوات، ظلما وعدوانا.

لم أنس إلى اليوم ما عشته طيلة تلك السنوات، التي فقدت فيها طعم السكينة والإحساس بالأمان، جراء عمليات التعذيب التي عايشتها منذ أن وطأت قدماي أرضية مخفر الشرطة، إذ اقتدت مكبل اليدين والرجلين، وصبوا علينا مختلف أنواع المواد الكيماوية، فصرت اعترف بما اقترفته وما لم اقترفه، وأمضيت مرغما على المحضر. أما بسجن غبيلة، فتعرضت على غرار باقي المحكومين في هذه القضية لإرهاب لا يوصف لدرجة أنهم دخلوا علي عدة مرات وأنا أغير ملابسي بدعوى أنني ربما أكون أخطط لأمر ما.

وبعد مرور فترة عقوبتي، وظنا مني ومن عائلتي أن معاناتي انتهت، انطلقت محنتي الحقيقية، إذ وجدت في استقبالي رجال الضابطة القضائية الذين أفهموني بطريقتهم أنه طبق في حقي الإبعاد، فتدخلت والدتي لدى معارف لدينا وأكترت لي غرفة بالمحمدية التي قضيت بها شهورا قبل أن تجد لي عملا بميناء طنجة، حيث ما أزال أقطن إلى اليوم، وبقيت طيلة ثلاث سنوات أمر للتوقيع يوميا بمخفر الشرطة، ولا يمكنني السفر إلى البيضاء قبل التوصل بإذن من الشرطة، في عملية أقل ما يمكن القول عنها أنها الأكثر إذلالا.

عزالدين كيشو

لما اندلعت تلك الأحداث، كنت طالبا في الحقوق، ومن بين المشاركين في المظاهرة، التي انطلقت سلمية في البداية بدعوة من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد الاشتراكي رفضا للارتفاع الصاروخي حينها الذي عرفته أسعار المواد الاستهلاكية، قبل التدخل الأمني العنيف الذي أدى إلى وقوع ارتباك وتوتر وأحداث عنف وارتجال دون مبرر، ذلك أنه حتى الشعارات لم تكن مستفزة أو مهددة للنظام بل طالبت بالحق في العيش الكريم وخفض الأسعار.

خلال المسيرة، أصبت برصاصة في فخذي، وتم نقلي إلى مستعجلات ابن رشد، حيث وجدت رجال الشرطة بانتظاري، ليتم اعتقالي قبل تلقي العلاج، وتم استنطاقي أيضا، قبل إحالتي على الطبيب المعالج لإزالة الرصاصة، لأستكمل الاستنطاق من جديد، الذي استغرق أربعة أيام داخل المستشفى. بعدها تقرر، ليلا، نقلي إلى مركز شرطة إلى اليوم لا أعرف مكانه، حيث مكثت 48 ساعة، تعرضت خلالها للضرب والصفع، ومختلف أشكال التعذيب والترهيب النفسي والجسدي، فضلا عن آلام الجرح التي كنت لا أستطيع تحملها، حينها كان المحضر جاهزا ولا ينتظر سوى توقيعي. تم ذلك دون أن أعرف فحوى المحضر إلى أن مثلت أمام المحكمة التي حكمت علي بناء على ملفات «مطبوخة» ب15 سنة سجنا بتهمة الإخلال بالنظام العام وإضرام النار، وهي التهم التي لا علاقة لي بها.

قضيت 13 سنة في السجن المركزي للقنيطرة، الذي كنا نشبهه في ذلك الوقت بسجن الكاطراس الذي تنعدم فيه شروط الحياة ولا مكان إلا للاحتقار والحرمان.

جمال الكويش

كنت تلميذا بثانوية المصلى بالبيضاء، لم يتجاوز عمري حينها 17 سنة. ما وقع أنه كنت في تلك الفترة أقضي عطلتي الصيفية بالمحمدية، وشاءت الأقدار، أن أصل إلى الدار البيضاء مساء يوم 20 يونيو سنة 1981 لأجلب معي بعض المعدات والملابس وأعود إلى المحمدية في اليوم الموالي. في تلك الليلة، حضرت الشرطة إلى منزلنا، وأذكر أن جارنا مفتش الشرطة، هو من فتح منزله، للمساعدة في اقتحام منزلنا، حيث تم إرهاب كل من يوجد بالمنزل، إذ أدخلوا أخواتي إلى غرفة وأقفلوا عليهن، وأقفلوا على والدي في غرفة أخرى واقتادوني أنا وأخي معصبي العينين ومقيدين في عملية، أقل ما يقال عنها أنها تبث الرعب في نفوس أقوى الرجال.

بعدها، في مخفر الشرطة تعرضنا إلى أبشع وسائل التعذيب السادية، ونقلنا إلى مكان آخر، أنا وأخي، إلى اليوم لا نعرف أين يوجد، لكن الأكيد أنه كان بعيدا عن المدينة، لأن الهدوء كان هو السائد وزقزقة العصافير هي الأصوات الوحيدة التي تصلنا. بقينا هناك أسبوعا كاملا، ونحن معصبي العينين، وممارسات التعذيب مستمرة وأسئلة أنا شخصيا لم أكن أعرف معناها وأسماء منظمات عرفتها خلال تلك الفترة لأول مرة.

قضيت ثلاثة أيام في سجن غبيلة، قبل تقديمي للمحكمة التي أصدرت حكما جاهزا علي بثماني سنوات، ونقلت إلى سجن تازة، لتتدخل معارف عائلتي ويتم قبول نقلي إلى سجن غبيلة حيث أكملت دراستي، وتعرضت للاستنطاق طيلة سنوات السجن.

مصطفى بحيسو

عشية 20 يونيو، كنت عائدا من ورشة للبناء بحي البرنوصي حيث كنت أعمل بناء، إلى دوار السكويلة، حيث أقيم رفقة والدي، ما زلت أذكر أنني قبل أن أصل إلى الدوار، وجدت نفسي محاطا برجال الأمن، الذين انهالوا علي ضربا وسبا ونقلوني دون أن أعرف ما هو ذنبي إلى المقاطعة 47 بالبرنوصي. كنا في زنزانة نحن عشرات الأشخاص في ظروف مزرية، نعاني شدة الحر والعطش، أغمي علي وظللت فاقدا للوعي منذ الواحدة صباح اليوم الموالي إلى السادسة صباحا، حيث وجدت نفسي عاريا ولا أرتدي سوى سروال قصير، وأعاني رضوضا في كافي أنحاء جسدي. حملوني بعد ذلك إلى ثكنة عين حرودة، وتركونا في العراء، نكاد نموت من شدة العطش والجوع.

اتهمت بالإخلال بالنظام العام والضرب بالحجارة وملاحقة سيارات رجال الشرطة، في الوقت الذي لم أكن أعلم عن وجود الإضراب أصلا. أنا ماقاريش ديك الساعات، خدام فتابنيات، همي الوحيد نجيب طرف ديال الخبز، أتقاسمه مع والدي، لأجد نفسي أحاكم بعشر سنوات قضيتها في جحيم، فقدت خلالها نعمة البصر وتوفي والدي حسرة علي، لأخرج عالة على المجتمع، دون عمل ولا مورد رزق.

عبد المالك الدكدوكي

استقتها: هجر المغلي

Revue Homme